

## خليل شاهين\*

### فلسطين ٢٠١٣: مقاومة تتحدى الخطوط الاحمر، ودولة "مع وقف التنفيذ"

**أنهى** الفلسطينيون سنة ٢٠١٢ مثنون بجروح العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لكن في داخلهم شعور بانتصار معمد بالدم والإنجازات الدبلوماسية، وتبدو سنة ٢٠١٣ بمثابة مفترق طرق، بين إعادة إنتاج المسار السابق، أو شق مسار سياسي وكفاحي جديد: إفشال أهداف العدوان الأخير على قطاع غزة؛ الإنجاز الدبلوماسي المثير للجدل الداخلي أيضا برفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى صفة دولة مراقب غير عضو؛ إمكانات تحقيق المصالحة الوطنية؛ أفق تحوّل الهبة الشعبية في الضفة الغربية إلى كفاح شعبي يومي يقترب من منسوب الانتفاضة السلمية الشاملة. كل ذلك يبدو إنجازات قد يتحول صداها إلى ما يشبه إطلاق نار في أفراح، ما لم تجمعها استراتيجيا وطنية شاملة تسد الإطلاقات نحو هدف محدد، وليس في الهواء.

#### تغيير قواعد اللعبة

كانت مقدمات العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة تلوح في أفق اللعب على حافة المواجهة الواسعة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي مع سعي الجانبين لفرض قواعد لعبة جديدة في التعامل مع تخوم القطاع، ولا سيما "المنطقة العازلة" التي فرضتها قوات الاحتلال بعمق ٦٠٠ متر في القطاعين الشمالي والشرقي، والتي شكلت لاحقاً واحدة من أبرز بنود اتفاق وقف إطلاق النار. بعدما فشلت الفاعليات الشعبية السلمية خلال الفترة الماضية من منع توسيع المنطقة العازلة واستهداف قوات الاحتلال المتظاهرين السلميين بالرصاص، ظهرت مؤشرات إلى تحدي فصائل المقاومة سيطرة جيش الاحتلال على المنطقة العازلة من خلال تكثيف زرع العبوات، أو محاولة استهداف دوريات الاحتلال في مناطق متعددة من الشريط الحدودي، وقد توجت هذه المحاولات بعملية إطلاق قذيفة صاروخية مضادة للدروع على جيب عسكري في أثناء توغل في المنطقة الشرقية من قطاع غزة في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، تبنتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقالت القناة العاشرة للتلغراف الإسرائيلية إن الجيب استُهدف بصاروخ مضاد للدروع من نوع "كورنيت". وبينما فرضت الرقابة

\* صحفي فلسطيني.

العسكرية الإسرائيلية حظراً على نشر أي صور للجيب، أكدت وسائل إعلام إسرائيلية إصابة ٤ جنود كانوا بداخله.<sup>١</sup>

## خدعة وقف إطلاق النار

ردت إسرائيل بسلسلة من عمليات القصف أوقعت ٧ شهداء وأكثر من ٤٠ جريحاً خلال ساعات عقب هذه العملية، وبتوعد الفصائل وقادتها، بينما ردت الفصائل الفلسطينية برشقات من الصواريخ والقذائف في محيط قطاع غزة أوقعت إصابات في صفوف الإسرائيليين. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر أن حكومته "مستعدة للتصعيد"، قبل أن يلتقي في اليوم التالي عدداً كبيراً من السفراء والدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى تل أبيب كي يقدم لهم شرحاً عن موقف إسرائيل من هذه التطورات، ومحاولة الحصول على دعم دولي لعملية عسكرية محتملة.

بعد يومين من التهديدات الإسرائيلية، تدخلت مصر مدعومة من الولايات المتحدة، وبدا أن الأمر سائر نحو التهدئة على الرغم من استمرار الاستعدادات العسكرية على الأرض. وانطلقت خدعة التهدئة، التي أكدها الوسيط المصري، على الفصائل الفلسطينية، مع تجاهل جميع المؤشرات السابقة بشأن خطط إسرائيلية عدوانية باتت وشيكة التنفيذ. لكن في مساء ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، اغتالت إسرائيل الشهيد أحمد الجعبري، نائب القائد العام لكتائب الشهيد عز الدين القسام، رئيس أركان "حماس" الفعلي، كما وصفته إسرائيل، ومهندس صفقة تبادل الأسرى الفلسطينيين في مقابل الجندي الإسرائيلي غلعاد شاليط في سنة ٢٠١١، وكذلك المسؤول عن المفاوضات عبر الجانب المصري للتوصل إلى ما عُرف لاحقاً بخدعة وقف إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي.

وقالت صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية إن قرار اغتيال الجعبري اتخذه نتنياهو وباراك، لكن جرى التموية عليه "بعملية تضليل إعلامي بمشاركة مسؤولين عسكريين وأمنيين، وحتى وزراء كبار."<sup>٢</sup>

## سقوط الخطوط الحمر

مثلت عملية اغتيال الجعبري إشارة البدء لتنفيذ عملية عسكرية اعتمدت على قصف جوي مكثف فشل فيه سلاح الجو الإسرائيلي في اغتيال قادة آخرين، لكنه ركّز على استهداف ما أعلنت حكومة الاحتلال أنه مخزون الصواريخ لكل من حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي". ومع تباهي قادة الاحتلال بتدمير معظم هذا المخزون، كانت صفارات الإنذار تدوي في تل أبيب لأول مرة منذ سنة ١٩٩١، وذلك في مساء اليوم التالي لبدء العدوان (١٥/١١)، بعد إطلاق "سرايا القدس" التابعة لـ "حركة الجهاد الإسلامي" أول صاروخين من طراز "فجر ٥" باتجاه تل أبيب و"ريشون لتسيون" القريبة منها، في تحدٍّ لخط أحمر أسقطته فصائل المقاومة باستمرار إطلاق الصواريخ في اتجاه تل أبيب والقدس وعدد آخر من المستعمرات والمدن والبلدات الإسرائيلية، على مسافة تبعد ٧٠ كم عن قطاع غزة.

أصاب استيعاب فصائل المقاومة للضربة الإسرائيلية المفاجئة في اليوم الأول، وأدائها المستند إلى تنسيق ميداني موحد، وردة فعلها السريعة بتوسيع نطاق استهداف التجمعات الإسرائيلية خلف الخطوط الحمر، الجبهة الداخلية الإسرائيلية في الصميم، الأمر الذي أثار الارتباك والتخبط في أوساط القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل. ولم تفلح محاولات المسؤولين الإسرائيليين في طمأنة الرأي العام إلى متانة قوة الردع الإسرائيلية وقدرتها على فرض وقف إطلاق الصواريخ، بل بدت مثيرةً للسخرية

التصريحات بشأن تدمير مخزون الصواريخ في غزة، ومنها إعلان موشيه يعالون، وزير الشؤون الاستراتيجية في حكومة نتنياهو، في اليوم التالي لبدء العدوان، انتهاء المرحلة الأولى من عملية "عمود سحاب" التي نفذها سلاح الجو وشملت نحو ٥٠٠ هدف، وخصوصاً منصات إطلاق صواريخ بعيدة المدى، مثل تلك التي أطلقت لأول مرة على تل أبيب. وقال يعالون إن "سلاح الطيران نفذ القسم الأكبر من مهامه وسجلنا نجاحات هامة. وأصبح الجيش مستعداً الآن لتوسيع نطاق العملية".<sup>٣</sup>

ومما زاد من إضعاف الجبهة الداخلية حالة التخبط التي ظهرت فيها حكومة نتنياهو، وهي تلوح بعملية برية لم تكن مستعدة لها، ولا تحظى أصلاً بدعم من الرأي العام، وواجهت ابتزازاً للمضي فيها من المعارضة المتأهبة لتوظيف إخفاقات نتنياهو في سياق الحملات الانتخابية للكنيست القادمة، كما تجلّى في إعلان استدعاء ١٦,٠٠٠ من جنود الاحتياط في اليوم الأول للحرب، وقد ارتفع هذا العدد في اليوم الثاني إلى ٣٠,٠٠٠، وإلى ٧٥,٠٠٠ جندي احتياط في اليوم الثالث (١٦/١١).

يشير ذلك إلى أن العملية البرية لم تكن خياراً حاسماً لدى حكومة نتنياهو، ضمن خطة الحرب الأخيرة، التي صُممت كتصعيد محدود ينتهي باتفاق على تهدئة يستطيع نتنياهو أن يروجه لمصلحته في الانتخابات المقبلة.

لقد انتهت الحرب إلى معادلة سمّاها البعض "توازن الرعب"، وفرضت على حكومة نتنياهو أن تعلق في منتصف الطريق، فلا هي قادرة على التراجع من دون القدرة على ترويح إنجاز ما يقنع جمهوراً سيطر عليه الفزع طوال أيام الحرب الثمانية، ولا هي قادرة على المضي في حرب انتهى بنك أهدافها مع انتهاء يومها الثالث، وراوحت في بقية الأيام في مربع القصف الإجرامي للمنازل، وتكثيف الضغط العسكري على الكتلة السكانية، وتكرار قصف ما استُهدف سابقاً.

## ما بعد صمت الصواريخ

دخل وقف إطلاق النار في حيز التنفيذ عند التاسعة من مساء الأربعاء ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، بموجب اتفاق جاء حصيلة النتيجة التي انتهت إليها جولة القتال في يومها الثامن من دون تحقيق حكومة نتنياهو هدفها في القضاء على خطر الصواريخ القادم من غزة، أو حتى إعادة ترميم قوة ردع الجيش الإسرائيلي التي أصيبت بمزيد من الضرر، وهو يبدو عاجزاً عن توفير الحماية للإسرائيليين على بعد نحو ٨٠ كم من قطاع غزة. وقد ساهم أيضاً في التوصل إلى وقف إطلاق النار، تدخل الولايات المتحدة بإيفاد وزيرة خارجيتها هيلاري كلينتون إلى تل أبيب ورام الله والقاهرة في محاولة للتوصل إلى تفاهات تُنهي الحرب بحفظ ماء الوجه لحكومة نتنياهو، فضلاً عن الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون.

ونص الاتفاق الموجز على عدد من البنود، أبرزها أن توقف إسرائيل جميع الأعمال العدائية والإجراءات على قطاع غزة برأً وبحراً وجواً، بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص، بينما تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف "الأعمال العدائية" كلها من قطاع غزة في اتجاه إسرائيل، بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات على خط الحدود؛ وكذلك فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، على أن يتم التعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد ٢٤ ساعة من دخول الاتفاق في حيز التنفيذ.<sup>٤</sup>

وقال نائب رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" موسى أبو مرزوق، بشأن اللقاءات غير المباشرة مع الموفدين الإسرائيليين إلى القاهرة بعد اتفاق التهدئة: "هناك ٦ معابر في قطاع غزة.. إضافة إلى معبر

رفع وميناء غزة ومطار غزة الدولي، لتصبح المنافذ ٩ لا بد من فتحها." وأوضح أبو مرزوق أن القضايا الأخرى محل البحث، تتعلق بالتوصل إلى تفاهات بشأن المنطقة العازلة في محيط القطاع، والمسافة التي يُسمح للصيادين بالإبحار إليها، مشيراً إلى أن إسرائيل وافقت على توسيع المسافة من ٣ أميال بحرية إلى ٦ أميال، بينما من حق الصيادين الصيد حتى ١٢ ميلاً بحرياً، أي نحو ٢٠ كم.

### مقومات انتفاضة في الضفة

خلافاً لما كانت عليه الحال في حرب كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩، تميزت الجبهة الداخلية الفلسطينية بالتماسك والوحدة، في سياق حالة نهوض شعبي التفتت حول المقاومة التي سعت لتعزيز انتصارها في إحباط أهداف العدوان الأخير بمزيد من الإنجازات على المستوى السياسي، بما في ذلك الضغط لإنهاء الانقسام، ودعم المعركة الدبلوماسية لترقية مكانة فلسطين إلى دولة بصفة عضو مراقب في الأمم المتحدة.

لقد قدمت الهيئة الشعبية التي تواصلت ضد قوات الاحتلال في الضفة على مدى أيام العدوان الثمانية مؤشرات إلى الاتجاه العام الذي يمكن أن تصل إليه الحالة الشعبية في الضفة الغربية، مثيرة القلق في أوساط حكومة الاحتلال التي فوجئت بتحول حالة الاحتقان الشعبي جراء سياسات الضم وتوسيع الاستيطان والخنق الاقتصادي وتقطيع أوصال الضفة بالحواجز والطرق الالتفافية، إلى غضب شعبي عارم ضد قوات الاحتلال في مختلف أرجاء الضفة الغربية، بينما كسر الشباب هذه المرة معادلة تحييد المدن عن المشاركة في المقاومة الشعبية، وحولوا نقاط الاحتكاك مع قوات الاحتلال إلى ساحات اشتباك تواصلت في بعض المناطق ليلاً ونهاراً، مثل الخليل ونابلس وبيت لحم.

وانتهت الهيئة الشعبية إلى ما يشبه الاحتفال بالانتصار في الحرب مع إعلان وقف إطلاق النار، ثم الاحتفال بعدها بأيام بقبول عضوية فلسطين كدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، بينما كانت حكومة الاحتلال تستعد لجولة جديدة من التصعيد الاستيطاني الرامي لسحب الجغرافيا من تحت بساط الدولة المراقبة، لكن أثرها لم ينته، إذ إن التوقعات كلها تشير إلى احتمال هبة أخرى في سنة ٢٠١٣. وفي هذا السياق كتب المعلق العسكري لصحيفة "معاريف" عمير ريبورت، قائلاً: "سنوات الهدوء في الضفة وصلت إلى نهايتها، والجيش يستعد لمواجهة عنيفة في الربع الأول من عام ٢٠١٣".

### عضوية دولة "غير عضو"

كما كانت الوحدة في الميدان دعماً لخيار الصمود والمقاومة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، أظهرت الفصائل وقطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني توافقاً على دعم خيار التحرك السياسي لرفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى دولة بصفة مراقب، في مواجهة حملة التهديد والابتزاز من تل أبيب وواشنطن والضغط من بعض البلاد الأوروبية.

اتسم الموقف الرسمي الفلسطيني بسرعة التحرك في مواجهة العدوان على قطاع غزة، إذ قطع الرئيس عباس زيارته الخارجية، وطلبت القيادة الفلسطينية اجتماعاً عاجلاً لمجلس الأمن الدولي انتهى من دون إعلان موقف الدعم الأميركي والبريطاني للعدوان تحت ذريعة "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس". كما طلب عباس اجتماعاً طارئاً لوزراء الخارجية العرب، الذين عقدوا جلسة في القاهرة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر. وطلب الرئيس عباس أيضاً من الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي تشكيل وفد

من وزراء الخارجية العرب للقيام بزيارة إلى قطاع غزة تأكيداً لرفض العدوان، وهو ما تم بمشاركة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو ضمن الوفد الوزاري الذي زار القطاع في ٢٠ تشرين الأول / نوفمبر، بعد زيارة قام بها رئيس الحكومة المصرية هشام قنديل في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر، تلتها زيارة مماثلة في اليوم التالي لوزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام، وذلك في رسالة إلى الحكومة الإسرائيلية فحواها وجوب إدراك أن الزمن تغير في ظل متغيرات "الربيع العربي"، وأن القضية الفلسطينية تستعيد مكانتها في مركز هذا الربيع.

قوبل التحرك السياسي للقيادة الفلسطينية لوقف العدوان الإسرائيلي بموقف من رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل وضع فيه حداً لتصريحات صدرت عن بعض قادة الحركة وانتقدت الرئيس عباس والتوجه نحو الأمم المتحدة، ولا سيما من القيادي في "حماس" محمود الزهار، وكذلك نفي المتحدث باسم رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية أن يكون الأخير قد أعرب عن دعمه للتوجه إلى الأمم المتحدة خلال اتصال هاتفى مع الرئيس عباس. فقد رحب مشعل في اتصال هاتفى مع الرئيس الفلسطيني في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر، بخطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على صفة دولة مراقب، وقال بيان صادر عن الحركة إن مشعل أكد "ضرورة أن يكون هذا التحرك في إطار رؤية وإستراتيجية وطنية تحافظ على الثوابت والحقوق الوطنية، وتستند إلى عوامل قوة بيد شعبنا الفلسطيني، وعلى رأسها المقاومة."<sup>٧</sup>

لقد وفرت وحدة مواقف القوى السياسية والدعم الشعبي، والتعاطف الدولي المتنامي مع الشعب الفلسطيني، عناصر القوة التي ساندت الموقف الرسمي الفلسطيني في مواجهة المساعي الإسرائيلية والأميركية لقطع الطريق على التوجه نحو الأمم المتحدة، كما عززت الموقف الفلسطيني الراض للمساومة على مضمون مشروع القرار المقدم للجمعية العامة بطريقة تنتقص من الحقوق المكفولة لمكانة الدولة غير العضو، ولا سيما بشأن التعهد بعدم طلب الانضمام إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية، أو تأجيل ذلك لفترة تصل إلى عامين، أو حتى التعهد بعدم ملاحقة قادة الاحتلال على الانتهاكات وجرائم الحرب بحق الشعب الفلسطيني في حالة الانضمام للمحكمة، أو على الأقل عدم ملاحقتهم على هذه الجرائم بـ "أثر رجعي"، أي عن فترة ما قبل نيل العضوية الفلسطينية في المحكمة. واكتفى عباس بإرسال إشارات طمأنة بأن طلب العضوية في وكالات الأمم المتحدة كالمحكمة الجنائية الدولية ليس وشيكاً، لبعض الدول التي كانت تطلب ذلك، ولا سيما بريطانيا وألمانيا اللتين اختارتا الامتناع من التصويت بدلاً من رفض مشروع القرار. وقال عباس في خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر: "كما وعدنا أصدقاءنا وإخواننا، فإننا سنستمر في التشاور معهم إن صادقت هيئتك الموقرة على طلب رفع مكانة فلسطين، وستصرف بمسؤولية وإيجابية في خطواتنا القادمة."<sup>٨</sup>

صوتت ١٣٨ دولة لمصلحة مشروع القرار، وامتنعت ٤١ دولة من التصويت، بينما عارضت المشروع ٩ دول بينها إسرائيل والولايات المتحدة وكندا، ودولة أوروبية واحدة هي جمهورية التشيك.<sup>٩</sup> وبذلك صوّت العالم في أغليته ضد الاحتلال مقررًا "أن تمنح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة، من دون مساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات والممارسة ذات الصلة."

وجاء في القرار أن الجمعية العامة "تعرب عن أملها في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في ٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠١١ من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة"، كما "تؤكد عزمها على المساهمة في إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تُنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقق رؤية الدولتين، المتمثلة

في دولة فلسطين المتمتعة بالاستقلال والسيادة والديمقراطية ومقومات البقاء والمتاخمة لدولة إسرائيل والتي تعيش جنباً إلى جنب معها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.<sup>١٠</sup> واحتشد آلاف الفلسطينيين في الساحات العامة في عدد من مدن الضفة والقطاع لساعات عدّة في انتظار نتائج التصويت، واحتفلوا حتى الفجر بنصر جديد بعد انتصار المقاومة في غزة. وكان ذلك مؤشراً إلى حاجة فلسطينية إلى الشعور بتحقيق إنجازات ذات مغزى في مواجهة الاحتلال الذي كاد يحتكر تحقيق "الإنجازات الكبرى" خلال الأعوام الماضية.

### إسرائيل تردّ بحرب استيطانية

اتسمت معظم ردات الأفعال الإسرائيلية بالتهديد والوعيد، والشروع في اتخاذ إجراءات تصيب فرص قيام دولة فلسطينية في مقتل. وكررت حكومة نتنياهو التأكيد أن القدس بشرطيّها الغربي والشرقي "عاصمة أبدية" لإسرائيل، واعتبرت أن القرار الصادر عن الجمعية العامة "لن يغيّر وضعية المناطق المتنازع عليها ولن يمنح أي حق لطرف آخر ولا ينال إطلافاً من حقوق دولة إسرائيل والشعب اليهودي في أرض إسرائيل"، كما أنه "لن يشكل أرضية لمفاوضات مستقبلية ولن يقدم شيئاً من أجل دفع التوصل إلى حل سلمي". واستبق نتنياهو الاجتماع بالتشديد على أن حكومته ستواصل البناء في المستوطنات بالقدس الشرقية والضفة الغربية، وأن "دولة فلسطينية لن تقوم من دون اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل ونهاية الصراع"، بينما أعلن وزير المالية يوفال شتاينيتس تجميد تحويل عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية، ومصادرتها لتسديد ديون على السلطة، وخصوصاً الديون المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية.<sup>١١</sup>

كما أن تصريحات المسؤولين الإسرائيليين والإجراءات التي أعلنت لاحقاً اتسمت بطابع هستيري زادته تشنجاً معركة انتخابات الكنيست المقبلة. فقد هدد النائب الأول لرئيس الحكومة الإسرائيلية سيلفان شالوم، بإعادة السيطرة العسكرية على الضفة الغربية، واتهم الرئيس عباس بإلغاء اتفاق "أوسلو"، وقال إن ما قامت به السلطة "يسمح لإسرائيل ببسط سيادتها على الضفة الغربية والربط بين مستوطنة معاليه أودوميم ومدينة القدس".<sup>١٢</sup>

وبعد يوم واحد من صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت إسرائيل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر بناءً ٣٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في المستعمرات المقامة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وخصوصاً في مستعمرة "غيلو" جنوبي مدينة القدس، إذ سيتم بناء ٨٠٠ وحدة استيطانية، فضلاً عن ١٨٧ وحدة أخرى في مستعمرة "بسغات زئيف" شمالي غربي القدس.

كما أعطت إسرائيل الضوء الأخضر للبدء في عملية تصنيف الأراضي والتخطيط في المنطقة المعروفة بـ E1، بين مدينة القدس وتجمّع "معاليه أودوميم" الاستيطاني شرق مدينة القدس تحضيراً للبدء في بناء المخطط الاستيطاني، وخلق واقع جغرافي جديد يربط المستعمرات في منطقة تجمّع "معاليه أودوميم" والمستعمرات في المنطقة الشرقية من الضفة الغربية مع تلك الموجودة في مدينة القدس وداخل مناطق القدس، وقطع التواصل الجغرافي بين البلدات والقرى الفلسطينية الواقعة في المنطقة، وتطويق مدينة القدس بحزام استيطاني يعزلها بشكل تام عن محافظات الضفة الغربية من حولها.

ووفق وسائل إعلام إسرائيلية، فإن بلدية الاحتلال في القدس بصدد إعطاء الموافقة النهائية على البناء في مستعمرة "غفعات هماغوس" جنوبي مدينة القدس، على الأراضي الواقعة بين بلدة بيت صفافا ومستعمرة "تلبوت". وهو مخطط يتكون من أربع مراحل، ويشمل بناء ٤٠٠٠ وحدة استيطانية في المنطقة.

منها ٨٠٠ وحدة تدّعي إسرائيل أنها مبان ستخصص للفلسطينيين في بلدة بيت صافا.<sup>١٣</sup>

### ”شبكة أمان” عربية بانتظار التنفيذ

لقد حذرت القيادة الفلسطينية من مغبة انفلات إسرائيل في مشروعها الاستيطاني واتخاذ إجراءات عقابية تمس قدرة السلطة على القيام بدورها، بل تهددها بالانهيار. وقال عباس في كلمة خلال اجتماع لجنة المتابعة العربية في الدوحة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر، بناء على طلب فلسطيني، إن ”السلطة الوطنية تواجه خطر الانهيار، رغم الحصول على دولة في الأمم المتحدة، في ظل الأزمة المالية وحجز الأموال الفلسطينية”، مشيراً إلى أنه ”تم الاتفاق في الاجتماعات والقمة العربية الأخيرة، على توفير شبكة أمان بـ ١٠٠ مليون دولار، إذا ما تم وقف الأموال عن الشعب الفلسطيني، وتم احتجازها أو تأخرها”، معرباً عن أمله بأن يسمع ”كلاماً واضحاً ومحدداً للبناء عليه في السياسة والاستراتيجية لمعرفة كيفية السير في المستقبل، ومعرفة هل العرب موافقون عليها وملتزمون بها ومن الملتزم وكيف وكم؟“<sup>١٤</sup> ومع أن عباس هدد باتخاذ ”مواقف أخرى“ لم يُفصح عن طبيعتها في حال أقرت إسرائيل البناء الاستيطاني في منطقة E1 واستمرت في حجز الأموال الفلسطينية عن السلطة، غير أنه شدد على أهمية مبادرة السلام العربية، ”التي لا يجب الحديث عن إزاحتها عن الطاولة، بل يجب أن تبقى كونها المبادرة العربية الوحيدة منذ عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠٢“، معتبراً أن إزاحة هذه المبادرة عن الطاولة، ”تطرح سؤالاً حول البديل المتوقع وهو الحرب.. ونحن غير مستعدين للحرب، وفي ظل عدم الاستعداد للحرب فإن البديل هو السلام، ولذلك المبادرة العربية تبقى.“<sup>١٥</sup>

### مشعل في غزة

وسط هستيريا الردود الإسرائيلية، أثار غض حكومة نتنياهو الطرف عن زيارة مشعل وعدد من أعضاء المكتب السياسي لحركة ”حماس“ إلى قطاع غزة، بين ٧ و١٠ كانون الأول/ ديسمبر، تساؤلات عن مغزى هذا الموقف في الوقت الذي هدّدت إسرائيل باغتيال زعيم ”حركة الجهاد الإسلامي“ رمضان عبدالله شلح ونائبه زياد النخالة إن حاولا زيارة القطاع. واعتبرت أوساط حركة ”حماس“ زيارة مشعل ونائبه موسى أبو مرزوق وعضوي المكتب السياسي محمد نصر وعزت الرشق، ثمرة للانتصار الذي تحقق في غزة. وعن زيارة رئيس المكتب السياسي لـ ”حماس“ لغزة، كتبت صحيفة ”يديعوت أحرونوت“ أن ”زيارة مشعل جاءت كأحد عروض القوة الأكبر في تاريخ حركة حماس“، وقالت إن ”مشعل بدا كأنه حتى قبل عملية عمود سحاب في طريقه للانعزال السياسي، وذلك من خلال إعلانه أكثر من مرة عن عدم نيته الترشح لرئاسة حركة حماس لولاية أخرى“، وفي حين برز مرشحان رئيسيان قد يخلف أحدهما خالد مشعل، وهما موسى أبو مرزوق وإسماعيل هنية، إلا إن الأسابيع الأخيرة قد تغير المعادلة، خصوصاً بعد نجاح مشعل في فرض معادلة جديدة في المنطقة من خلال مفاوضات التهدئة في عملية عمود سحاب.<sup>١٦</sup>

### أجواء تصالحية في ظل الانقسام

أما الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها حركة ”فتح“، فقد اعتبرت زيارة مشعل وخطابه في أثناء



المهرجان الحاشد احتفالاً بذكرى انطلاقة "حماس"، في ٨ كانون الأول/ ديسمبر، تطوراً إيجابياً يساهم في تعزيز أجواء المصالحة. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، ومسؤول ملف المصالحة فيها، بشأن خطاب مشعل في الجامعة الإسلامية في غزة، في تصريح نقلته عنه وكالة الصحافة الفرنسية: "نرحب بقوة بخطاب السيد خالد مشعل. كان إيجابياً جداً من أجل طي ملف الانقسام الفلسطيني". وأضاف أن "فتح تتوافق مع القضايا التي طرحها مشعل، وهي رئيس واحد للشعب الفلسطيني وسلطة واحدة وقانون واحد"، مشيراً إلى أن تلك القضايا "محور اتفاق المصالحة الذي وقّعت عليه الحركتان وبقية الفصائل الفلسطينية لإنهاء الانقسام". لكن الأحمد أعرب عن أمله في أن يكون هذا الخطاب "ملزماً لباقي قيادات حركة حماس، وخصوصاً في قطاع غزة"، ولفت إلى أن الرئيس عباس سيدعو إلى اجتماع للجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم الفصائل كافة، بما فيها "فتح" و"حماس"، وقال: "سيكون هذا الاجتماع لمتابعة ملف المصالحة وإعادة تفعيل منظمة التحرير"، معرباً عن أمله بـ "أن يتم الإسراع في عمل لجنة الانتخابات التي توقفت عن العمل في تموز/ يوليو الماضي في غزة حتى تتم عملية الانتخابات للوصول إلى النقاط التي أعلنها مشعل".<sup>١٣</sup>

### "فتح" تلدغ من جُحر مرتين!

على الرغم من مقاطعة حركة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية، والتي أُجريت في ٢٠ تشرين الأول / أكتوبر الفائت، وشملت ٩٣ هيئة محلية، فإن أداء حركة "فتح" كان سلبياً. وبينما لم تنجح "فتح" وباقي الفصائل في إقناع أكثر من ٥٤,٨% من الناخبين بالمشاركة، فقد أظهرت النتائج خسارة قوائم حركة "فتح" في مدن رئيسية مثل نابلس وجنين. وظهرت "فتح" كأنها تنافس نفسها من خلال عدم الاتفاق على تشكيل قوائم موحدة لخوض الانتخابات على غرار تجربة الانتخابات التشريعية في سنة ٢٠٠٦. وجاءت خسارة "فتح" لبعض المجالس البلدية والقروية أمام المنشقين عن الحركة، أو المفصولين منها، أو المقربين من تيار عضو اللجنة المركزية السابق محمد دحلان، لتعزز الصراع الداخلي في صفوفها.

وقت مستقطع تحتاج إليه حركة "فتح"، ربما في محاولة أخيرة لإنقاذ دورها وشعبيتها، وربما تكون، على مستوى الانتخابات المحلية، قد وجدته في تأجيل المرحلة التكميلية من هذه الانتخابات بموجب قرار لحكومة سلام فياض في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر بإرجاء الانتخابات التكميلية التي كانت مقررة في ٢٤ من الشهر ذاته إلى إشعار آخر، بسبب العدوان على قطاع غزة وتطورات الأوضاع ذات الصلة في الضفة.

### التحقيق في قضية اغتيال عرفات

في سياق تنامي الشعور بحاجة حركة "فتح" إلى قيادة قادرة على اتخاذ القرارات في أصعب الأوضاع، جاءت قضية فتح ضريح الرئيس الشهيد ياسر عرفات لأخذ عينات ضمن التحقيق في ظروف وفاته، لتثير مشاعر الشعب الفلسطيني بصورة عامة، ولتعيد إلى الأذهان الدور الذي أداه أبو عمار في مسيرة الكفاح الوطني، بحيث استحق عن جدارة لقب "أبو الوطنية الفلسطينية"، والقائد القادر على صون وحدة الشعب الفلسطيني خلف القرارات الأكثر صعوبة في تاريخ النضال الفلسطيني المعاصر، بما في ذلك القوى المعارضة لسياسته.



وكان الجدل بشأن وفاة عرفات مسموماً قد تجدد في ٣ تموز / يوليو ٢٠١٢، في إثر معلومات نقلتها قناة "الجزيرة" القطرية في فيلم وثائقي أورد أن معهد الإشعاع الفيزيائي في لوزان اكتشف "كمية غير طبيعية من البولونيوم" في أغراض شخصية للرئيس الراحل عهدت بها إلى "الجزيرة" أرملته سهى عرفات.<sup>١٨</sup> ■

## المصادر

- ١ الموقع الإلكتروني "عرب ٤٨"، ١٠/١١/٢٠١٢:  
<http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=95711>
- ٢ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الأيام" الفلسطينية، ١٣/١١/٢٠١٢:  
<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=203729&date=11/16/2012>
- ٣ المصدر نفسه، ١٧/١١/٢٠١٢:  
<http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=203789&date=11/17/2012>
- ٤ الموقع الإلكتروني لصحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٢/١١/٢٠١٢:  
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=705466&issueno=12413>
- ٥ الموقع الإلكتروني لصحيفة "القدس"، ٣/١٢/٢٠١٢:  
<http://www.alquds.com/pdfs/pdf-docs/2012/12/3/page1.pdf>
- ٦ موقع "أمد" الإلكتروني، ٩/١٢/٢٠١٢:  
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=105492>
- ٧ المصدر نفسه، ٢٦/١١/٢٠١٢:  
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=103999>
- ٨ وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، ٢٩/١١/٢٠١٢:  
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=143628>
- ٩ انظر نتائج التصوير، وكالة "معا"، ٣٠/١١/٢٠١٢:  
<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=543536>
- ١٠ "أمد"، مصدر سبق ذكره، ٣٠/١١/٢٠١٢:  
<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=104380>
- ١١ وكالة "سما" الإخبارية الفلسطينية، ٢/١٢/٢٠١٢:  
<http://samanews.com/index.php?act=Show&id=144259>
- ١٢ المصدر نفسه، ٣٠/١١/٢٠١٢:  
<http://samanews.com/index.php?act=Show&id=144098>
- ١٣ شبكة فلسطين الإلكترونية الإخبارية، ٩/١٢/٢٠١٢:  
<http://arabic.pnn.ps/index.php/policy/36412>

١٤ "معاً"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/١٢/٩:

<http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=546238>

١٥ المصدر نفسه.

١٦ وكالة "سما"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/١٢/١٠.

١٧ وكالة "فلسطين اليوم" الإلكترونية، ٢٠١٢/١٢/٩:

<http://paltoday.ps/ar/post/154615>

١٨ "أمد"، مصدر سبق ذكره، ٢٠١٢/١٢/٢:

<http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=104683>

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

بالاشتراك مع النادي الثقافي العربي - بيروت

## فلسطين

### وصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل

مجموعة مقالات ومحاضرات، ١٩٥٧ - ٢٠٠٩

وليد الخالدي

٤٧٩ صفحة ١٥ دولاراً